الأمم المتحدة

A/C.2/66/L.41

الجمعية العامة

Distr.: Limited
3 November 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

إثيوبيا، وأرمينيا، وإسرائيل، وأورغواي، وأوغندا، وبالاو، والبرازيل، وبنما، وجامايكا، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، ورواندا، وسانت لوسيا، وشيلي، وغانا، وغواتيمالا، وكازاخستان، والكاميرون، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، وليبريا، والمكسيك، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناميبيا، وناورو، والنرويج، ونيبال، وهايتي، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٧/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[(١)]، وجدول أعمال القرن الـ ٢١[(٢)] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[(٣)]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

081111 081111 11-58072 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التنمية المستدامة[٤]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٥]،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٦]،

وإذ تشير إلى قرارها ١٧٨/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي،

وإذ تنوّه بالعمل الذي اضطلعت به لجنة التنمية المستدامة من قبل، وبخاصة في دورتيها السادسة عشرة والسابعة عشرة، الذي وجّه الانتباه إلى التركيز على موضوع المسائل المتصلة بالزراعة،

وإذ تقر بالأعمال التي تضطلع بها فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، التي أنشأها الأمين العام في عام ٢٠٠٨، وإذ تشير إلى مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي، الذي دعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى عقده في روما في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، **وإذ تؤكد أهمية** تعزيز تقدم التكنولوجيات الزراعية وتنفيذها،

وإذ ترحّب بالالتزامات الواردة في البيان المشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي، الذي اعتُمد في لاكويلا، إيطاليا، في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩[٧]، الذي ركّز على التنمية الزراعية المستدامة،

وإذ تشير إلى قرارها ١/٦٥ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، المعنون ''الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''، وإذ تؤكد من جديد التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تعترف بما يمكن أن يترتب على الأخذ بالتكنولوجيات الزراعية من أثر مفيد على تحقيق الكثير من هذه الأهداف،

---

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول/القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) انظر القرار ١/٦٠.

(٧) متاح من الموقع www.ifad.org/events/g8.

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا[٨]، المعقود في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، وإذ يساورها القلق إزاء وتيرة التقدم المحرز حتى الآن في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا، وإذ تسلّم بضرورة تكثيف جميع الجهات الفاعلة جهودها من أجل الوصول إلى هذه الأهداف، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن مواصلة العمل سعيا إلى الوفاء بالالتزامات التي قُطعت في برنامج العمل من أجل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[٩]،

وإذ تتطلع إلى أن يحقق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي سيُعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، عام ٢٠١٢، نتائج ناجحة، تضمن تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة وتقييم التقدم المحرز حتى الآن والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة والتصدى للتحديات الجديدة والناشئة، ويتضمن ذلك الموضوعين اللذين ستجري مناقشتهما وصقلهما في العملية التحضيرية، وهما الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة،

وإذ تؤكد الدور الحاسم للمرأة في القطاع الزراعي ومساهمتها في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي والقضاء على الفقر في الريف، وإذ تؤكد أن إحراز تقدم ملموس في مجال التنمية الزراعية يستلزم، في جملة أمور، سد الثغرة بين الجنسين وكفالة تكافؤ فرص مشاركة المرأة في أسواق العمل والحصول على الموارد الزراعية والخدمات الاجتماعية، ومن بينها الرعاية الصحية والخدمات الصحية، على قدم المساواة،

وإذ تنوّه بدور المجتمع المدني والقطاع الخاص والعمل الذي يقومان به في تعزيز التقدم في البلدان النامية، وفي التشجيع على استخدام التكنولوجيا الزراعية المستدامة وتدريب صغار المزارعين،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة المتزايدة إلى الابتكار في مجال الزراعة من أجل التصدي للتحديات المطروحة لأسباب عدة منها تغير المناخ ونضوب الموارد الطبيعية وشحتها، وإذ تعترف بأن التكنولوجيات الزراعية المستدامة يمكن أن تُسهم إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية وتساعد على تخفيف حدة آثار تغير المناخ وتدهور الأراضي والتصحر،

---

(٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.I)، الفصلان الأول والثاني.

(٩) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام عن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية[١٠]؛

٢ - **تحث** الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين على تعزيز الجهود المبذولة لتحسين نقل التكنولوجيات، بشروط عادلة وشفافة ومتفق عليها بصورة متبادلة، إلى البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، وخاصة على الصعيدين الثنائي والإقليمي، ودعم الجهود الوطنية من أجل تشجيع استخدام الدراية والتكنولوجيات الزراعية المحلية، والنهوض بالبحوث في مجال التكنولوجيا الزراعية، وإتاحة فرص الحصول على المعارف والمعلومات عن طريق استراتيجيات مناسبة لتوفير الاتصالات من أجل التنمية، وتمكين النساء، والرجال والشباب، في الريف من زيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة، والحد من فواقد ما بعد الحصاد، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي؛

٣ - **تشجع** الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان النامية، ولا سيما صغار المنتجين فيها، من أجل تعزيز الإنتاجية والجودة التغذوية للمحاصيل الغذائية، وتشجع الممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية قبل الحصاد وبعد الحصاد وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي؛

٤ - **تهيب** بالدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في السياسات والمشاريع الزراعية والتركيز على سد الفجوة بين الجنسين لتحقيق تكافؤ فرص حصول المرأة على الموارد الزراعية ووصولها إلى أسواق العمل وحصولها على التكنولوجيات التي توفر العمل، والمعلومات والدراية في مجال التكنولوجيا الزراعية، والمعدات، ومحافل صنع القرار وذلك لضمان مراعاة البرامج والسياسات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذوي للاحتياجات المحددة للنساء والشباب؛

٥ - **تؤكد** أهمية دعم وتعزيز البحوث في مجال تحسين وتنويع أصناف المحاصيل ونظم البذور، فضلا عن دعم إنشاء النظم الزراعية وممارسات الإدارة المستدامة، مثل الزراعة الحافِظة للموارد والإدارة المتكاملة للآفات، بغية جعل الزراعة أكثر قدرة على التكيف، وخاصة جعل المحاصيل والحيوانات التي تُربى في المزارع، بما في ذلك الماشية، أكثر تحملا للأمراض والآفات والإجهاد البيئي، بما في ذلك الجفاف وتغير المناخ، على نحو يتسق مع الأنظمة الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة؛

٦ - **تؤكد أيضا** أهمية استخدام الموارد المائية وإدارتها بصورة مستدامة لزيادة الإنتاجية الزراعية وكفالتها، وتدعو إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز توفير مرافق الري وتكنولوجيا الاقتصاد في استهلاك المياه؛

---

(١٠) A/66/304.

٧ - **تشجع** الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمؤسسات العامة والخاصة على إقامة شراكات لدعم الخدمات المالية وخدمات السوق، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات والهياكل الأساسية والإرشاد، وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى بذل المزيد من الجهود لإشراك صغار المزارعين، وخاصة المرأة الريفية، في التخطيط واتخاذ القرارات بشأن إتاحة التكنولوجيات والممارسات الزراعية المستدامة المناسبة بأسعار معقولة لصغار المزارعين؛

٨ - **تهيب** بالدول الأعضاء جعل التنمية الزراعية المستدامة جزءا لا يتجزأ من سياساتها واستراتيجياتها الوطنية، وتلاحظ الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه في هذا الصدد التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحث الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على إدراج عناصر التكنولوجيا والبحث والتطوير في مجال الزراعة في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز على البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا تُوفَر بأسعار معقولة ومعمرة ومستدامة يسهل على صغار المزارعين، وخاصة المرأة الريفية، استخدامها ويمكن توزيعها عليهم؛

٩ - **تطلب** إلى مؤسسات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تشجيع ودعم وتيسير تبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء بشأن سُبل زيادة استخدام ممارسات مثل الزراعة والإدارة المستدامة، مثل الزراعة الحافِظة للموارد، وزيادة استخدام تكنولوجيات زراعية تؤثر تأثيرا إيجابيا على كامل سلسلة القيمة، بما في ذلك تكنولوجيا تخزين ونقل المحاصيل بعد حصادها، وخاصة في ظروف بيئية صعبة؛

١٠ - **تؤكد** الدور الفعّال للتكنولوجيا الزراعية في تعزيز التنمية المستدامة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتهيب، بالتالي، بالدول الأعضاء دعم البحث والتطوير في مجال الزراعة المستدامة وتشجع الهيئات الدولية المعنية على القيام بذلك، وتدعو، في هذا الصدد، إلى مواصلة تقديم الدعم لنظام البحوث الزراعية الدولية، بما في ذلك الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية والمنظمات الدولية المعنية الأخرى؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.